

مقابلة أجراها الباحث الأول في المركز اللبناني للدراسات فادي نيكولاس نصار مع سيلفانا لقيس، القائمة بأعمال رئيس الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً ورئيسة المكتب الإقليمي العربي للمنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة (DPI)، وتشغل أيضاً منصب النائب الثاني للمنظمة. تسلط المقالة الضوء على الثغرات الموجودة في نهج لبنان للحماية الاجتماعية والاستبعاد الخاص للأشخاص ذوي الإعاقة في وقت تتفاقم فيه الأزمة. وتشدّد بذلك على ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة وتنظيم وتنفيذ أي نهج للحماية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية في البلاد.

يواجه لبنان أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة. في هذا السياق الهشّ الذي يشهد تدهوراً سريعاً للقدرة الشرائية، هل يوفّر نموذج الدعم الحالي حماية اجتماعية كافية أو مستدامة للفئات الأكثر ضعفاً في لبنان، وخاصّةً للأشخاص ذوي الإعاقات؟

بالطبع لا. أولاً، أضعفت التحديات الناجمة عن الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة القطاع العام. ثانيًا، لم يتم بعد تعميم مسألة الإدماج في مؤسسات القطاع العام، فبات الأشخاص ذوو الإعاقات يعانون من العزل والإقصاء من القطاع العام، لا بل بات هذا الواقع يشكّل تجربتهم الوحيدة مع المؤسسات الرسمية. فما من استراتيجيات واضحة لتوفير الحماية الاجتماعية، بل أصبح الأمر مقتصرًا على إطلاق مبادرات لا تغطّي كافّة جوانب الحماية الاجتماعية. بالنسبة إلينا، تشمل الحماية الاجتماعية مجموعة من الحقوق. وما يقوم به المعنيّون لغاية الآن محدود جدًّا ولا يشمل الأشخاص ذوي الإعاقات بالتساوي. لا بل إنّ معظم هؤلاء الأشخاص يعانون من ظروف صعبة للغاية.

كيف سيكون أثر رفع الدعم على الأشخاص ذوي الإعاقات في سياق الأزمة الحالية؟

سيكون الأثر كبيرًا. فنظرًا إلى عدم كفاية المقاربة التقليدية المتمثّلة فقط بالسياسات التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقات، تعاني هذه الفئة من التهميش ومن محدودية الوصول إلى الخدمات العامة أو التوظيف. وبما أنّ الإدماج ليس محققًا في البلد، فإنّ كلفة الإعاقة باهظة، ومن دون الدعم، سيكون أثر ذلك هائلًا على الأشخاص ذوي الإعاقات، ما يعرّضهم أكثر للمخاطر. على سبيل المثال، بما أنّنا لا نملك نظام مواصلات عامة أو وسائل نقل متاحة للأشخاص ذوي الإعاقات، تُضطر هذه الفئة من الناس إلى الاعتماد على شبكاتهما الاجتماعية والعائلية الخاصة. ومع ارتفاع الأسعار وارتفاع كلفة المواصلات، سيزيد ذلك من الأعباء المفروضة على هذه الفئة. وسيؤثّر ذلك على كافة أوجه الحياة. لا بدّ من وضع استراتيجية وبديل من أجل اعتماد مقاربة آمنة وشاملة للحماية الاجتماعية. فعندما يتم تهميش الناس وتركهم في حال سبيلهم، كيف سيعيشون؟ هناك نحو ٨٣ في المئة من الأشخاص ذوي الإعاقات عاطلون عن العمل بسبب التمييز ضدّهم، وليس بسبب عدم قدرتهم على العمل.

ما هي الإجراءات التي يمكن اتّخاذها لضمان اعتماد مقاربة شاملة للحماية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية في لبنان؟ أولاً، يتعين أن نجد طريقة لوقف الفساد، فمهما فعلنا، لن يتغيّر شيء إذا استمرّينا بإدارة الأمور على هذا النحو. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات، يجب أن نحرص على وضع السياسات المتعلّقة بالحماية الاجتماعية، وأن نرى كيف سيتم تقديم التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي لهم، وكيف سيكون التعليم شاملًا للأشخاص ذوي الإعاقات ومرتبًا بهم. فحتّى التعليم في الوضع الحالي غير متوفّر للأشخاص ذوي الإعاقات، وإذا لم يحظ المرء بفرصة التعلّم، لن ينال وظيفة لائقة، ومن دونهما، كيف سيوفّر لقمة العيش؟ فمثلًا، ينبغي لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان، الذي طرحه البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتّحاد الأوروبي، أن يضع مجموعة من المعايير المستوحاة من المعايير الدولية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقات في هذا الإطار ضمن خطة التعافي التي ستعمل الدولة على تنفيذها. وفي ما يتعلّق بضحايا انفجار مرفأ بيروت مثلًا، أصيب نحو ١٠٠ شخص بإعاقات بسبب الانفجار، ولم يتلقّوا بعد فرصة الحصول على العلاج الذي

يحتاجون إليه. فالدولة لم تغطّ كلفة علاجهم، ومن فقد منزله، أو عمله، لم يتلقَ أي شكل من أشكال الدعم. نحن بحاجة إلى استراتيجية شاملة كفيلة بإدماج الجميع، وتتمثّل الخطوة الأولى منها بالاعتراف بهذه الحقوق في مرحلة التخطيط.

هل لديك أي أفكار أو تعليقات توّدين إضافتها؟

تتمثّل المشكلة الحقيقية بعدم احترام التنوّع، وليس بالإعاقة. يجب أن ترحّب الدولة بالجميع وأن تحترم كافة الاحتياجات المتنوّعة، من العاملين الأجانب ذوي الإعاقات، واللاجئين ذوي الإعاقات، إلى المواطنين ذوي الإعاقات، والمسنّين ذوي الإعاقات. فالعدالة لا تتحقّق إذا لم يُشمل الأشخاص ذوو الإعاقات في جدول الأعمال، ولن يتم القضاء على الفقر إذا استثنيناهم، وما من تقدّم ونموّ إلا بمشاركةهم. وعليه، يجب إشراكهم في جميع المراحل، بدءًا من التصميم، ثمّ التخطيط والرصد، وصولًا إلى التنفيذ.